تجاوباً مع «الوطن».. رئاسة الحكومة تخاطب «التعليم العالي» حول «الطبقي المحوري».. والأخيرة ترد: حللنا المشكلة

المواساة يستعير «جهازاً» من «القلب» والمجتهد «موعود» بجهاز خلال شهر ونصف

فادي بك الشريف

تفاعلاً مع ما طرحته «الوطن» حول واقع أجهزة الطبقي المحوري وتعطلها في عدد من مشافي التعليم العالي والبحث العلمي، وحتى مشافي «الصحة»، إذ حظي الموضوع باهتمام من رئيس مجلس الوزراء ليوجه على الفور كتاباً إلى «التعليم العالي» لمتابعة الموضوع مستفسراً عن مصير الأجهزة وواقع الحال في المشافي.

وفي رد لوزير التعليم العالي على تساؤلات رئيس الحكومة، قال الوزير بسام إبراهيم: تم التواصل مع مدير عام مشفى الأسد الجامعي وأعلمنا أن جهاز الطبقي المحوري في المشفى يعمل بشكل جيد.

وأضاف: بالنسبة للأجهزة الموجودة في كل من مشفى المواساة الجامعي وجراحة القلب الجامعي بدمشق، وردنا كتاب من مدير عام المواساة رقم ٢٠٨١ المتضمن تعطل جهاز الطبقي المحوري، ليصار على الفور إلى مخاطبة مدير عام مشفى جراحة القلب الجامعي، وبناء عليه تم الاتفاق على تسليم جهاز الطبقي المحوري الموجود في مشفى جراحة القلب إلى المواساة بعد أن تم القيام باستبدال بطارية عدد ٢ الخاصة بالـ UPS حسب توصية الشركة الوكيلة.

وأوضح وزير التعليم أنه يتم حالياً تصوير المرضى عبر الجهاز في كلا المشفيين وذلك للحالات الإسعافية والضرورية، مبيناً أنه بالتوازي مع ذلك يتم العمل على إصلاح الجهاز المعطل في مشفى المواساة الجامعي.

كما أكد الوزير في كتاب الرد أنه تم أيضاً الطلب من مشفى البيروني الجامعي العمل على التنسيق مع المواساة والمساعدة في تصوير الحالات الضرورية والإسعافية للمرضى وحالات الإصابة بكورونا.

«الوطن» كان رصدت خلال الأيام الماضية واقع الأجهزة والخدمات التي يقدمها، والتي إن توقفت، فإن المستفيد هو القطاع الخاص في ظل المبالغ الكبيرة التي تتقاضاها المراكز وتصل لـ٤٠٠ ألف وحتى ٥٠٠ ألف ليرة، الأمر الذي يتطلب تدخلاً حكومياً لمتابعة واقع الأجهزة مع إمكانية تأمين أجهزة جديدة، علماً أن المعلومات تؤكد أن هناك اهتماماً كبيراً بواقع إجراء أعمال التأهيل والصيانة ومتابعة واقع الأجهزة في مشافي الصحة، وذلك حسب مصدر في الوزارة أكد لـ«الوطن» أن الأمر متابع على الرغم من الصعوبات والتكاليف الكبيرة التي يتطلبها إصلاح الأجهزة.

وبالعودة لواقع مشافي التعليم وعملها الحالي، أكد مدير عام مشفى المواساة عصام الأمين أنه تم استلام الجهاز من «جراحة القلب» وذلك بشكل مؤقت ريثما يتم إصلاح الجهاز الخاص بالمواساة، مبيناً أن الجهاز مخصص للحالات الإسعافية الضرورية والمرضى المقبولين في المواساة، مبيناً أنه من المتوقع مباشرة عمل جهاز المشفى في غضون أقل من الشهر بعد تأمين التيوب الخاص به.

كما كشف الأمين أن عدد الصور التي تجرى حالياً بشكل يومي يصل إلى ٢٠ صورة، معظمها للحالات الإسعافية نتيجة رضوض وكسور وما يتعلق بحوادث السير، علماً أن الصور المتعلقة بالحالات المشتبه بكورونا انخفضت بشكل كبير عن الفترة الماضية.

هذا وواجهت التعليم العالي صعوبات كبيرة خلال الفترة الماضية على صعيد واقع الأجهزة وتأمين المواد، مع التأكيد أن ٣ مشاف في دمشق من مشافي التعليم العالي تملك حالياً جهاز الطبقي المحوري وهي مشفى جراحة القلب والأسد الجامعي والبيروني الجامعي، وسط تعطل أيضاً جهاز الطبقي المحوري في مشفى الأطفال الجامعي نظراً لعمره الزمني.

> الأمين لـ«الوطن»: الجهاز يوضع في الخدمة بأقل من شهر ونجري يومياً ٢٠ صورة طبقي محوري

فيما أكد مشفى دمشق «المجتهد» تعطل جهازه منذ قرابة الشهر، بحيث تحول الحالات التي بحاجة إلى طبقي محوري إلى المشافي التي تملك جهازاً غير متعطل، علماً أن عملية إصلاح الجهاز تكلف مبالغ كبيرة جداً وتقدر بمئات الملايين.

وكان مدير عام المشفى أحمد عياس قال لـ«الوطن»: نحن موعودون بجهاز جديد خلال فترة شهر ونصف الشهر.

٣٠ بالمئة نسبة التخزين الكلي لسدود السويداء

مدير الموارد المائية في السويداء لـ«الوطن»: تنبيه الفلاحين لعدم الزراعة بسبب قلة المياه للموسم القادم

السويداء -عبير صيموعة

كشف مدير الموارد المائية في السويداء محمود ملي لـ«الوطن» أنه نتيجة ذوبان الثلوج وحصول الجريانات أدى إلى تحسن في مناسيب تخازين السدود إلى حد ما ولكن ليس كما يجب أو كما هو متوقع حيث تجاوز تخزين بعض السدود الـ٥٠ بالمئة كسد حبران المخصص لمياه الشرب الذي بلغ حجم تخزينه الحالي ٩٨٥ ألف متر مكعب من حجم التخزين الكلي البالغ مليوناً و٩٠٠ ألف متر مكعب في حين لم يتجاوز التخزين في بعضها منسوب الحجم الميت مثل سد جبل العرب الذي وصلت كميات المياه المخزنة إلى ٥٩٤ ألف متر مكعب علماً أن حجم تخزينه الكلي يصل إلى ٦ ملايين و٦٥٠ ألف متر مكعب.

ولفت إلى أن نسبة التخزين والتعبئة لسدود المحافظة بشكل عام لم تتجاوز ٣٠ بالمئة من الطاقة الكلية إذ بلغت كميات المياه المخزنة في السدود غير الراشحة والبالغ عددها ١١ سداً ١٤ مليون متر مكعب من أصل ٤٠ مليون متر مكعب.

وبين ملي أنه ونتيجة لتدني نسب التخزين في سدي سهوة بلاطة وسهوة الخضر تم مخاطبة اتحاد الفلاحين فيما يتعلق بشبكات الري القائمة على كلا السدين بضرورة تنبيه الفلاحين بعدم زراعة أراضيهم التي تعتمد على مياه السدين تخفيفاً لتكاليف الحراثة والزراعة لعدم وصول نسب التخزين التي تسمح بتوزيع المياه بين الفلاحين بشكل عام حيث لم تتجاوز كمية المياه المخزنة مليوناً و٥٢٠ ألف متر مكعب علماً أن الحجم الكلي للتخزين في كلا السدين يصل إلى ٩ ملايين و٧٥٠ ألف متر مكعب.

ولفت ملي أنه مع نسب التخزين المتدنية لسدود المحافظة لهذا العام واعتماد معظمها لتأمين مياه الشرب بضع مؤسسة مياه الشرب في السويداء في مهمة صعبة بتأمين المياه للمناطق التي تعتمد على مياه السدود في الشرب وخاصة سد الروم الذي لم تتجاوز كمية المياه المخزنة ضمنه أكثر من مليوني متر مكعب من أصل الحجم الكلي للتخزين والبالغ ٦ ملايين ونصف مليون متر مكعب علما أنه سيتم دعمه بكمية نصف مليون متر مكعب من سد جولين.

وعزا مدير الموارد المائية قلة الكميات المخزنة في كثير من السدود إلى أعمال استصلاح الأراضي التي تمت ضمن الأحواض الصبابة أي في الحرم غير المباشر للسد والتي أدت إلى تغيرات في معاملات جريان هذه الأحواض إلى الوصول موضحاً أن المياه التي كانت تتجمع في الحرم غير المباشر حالت دون وصولها إلى السدود أو التغيرات المناخية التي أدت بدورها إلى التأثير على المياه.

ولفت ملي إلى أن سد الغيضة المخصص لري المزروعات وسقاية المواشي بات جاهزاً للاستثمار بعد تفريغه لمدة عامين نتيجة أعمال التأهيل والترميم بعد تخزينه ما يزيد على ٦٠٠ ألف متر مكعب.

«ضريبة» على العزوبية بحماة... الخبز بالسعر الحر!!

حماة- محمد أحمد خبازي

يعاني الكثير من العازبين والعازبات، وطلاب الجامعات المستأجرين منازل بمدينتي حماة أو سلمية، الحصول على ما يحتاجونه من خبز بشكل خاص بعد إلغاء كميات «الماستر» التي كانت تخصصها بعض الوحدات الإدارية لهذه الفئات المجتمعية، التي تم تخصص لها الجهات المعنية بطاقة إلكترونية «فردية» حتى اليوم، وهو ما يجعلهم يعانون الأمرين بتأمين ما يلزمهم من خبز وغاز من دون بقية المواد الأخرى المشمولة بالبطاقة الإلكترونية العائلية.

وبين العديد منهم أنهم يشترون خبزهم من السوق السوداء، أو يحصلون عليه من أهلهم أو مما يجود به عليهم أهل الخير، أو من بعض الجيران ومما يزيد عن حاجتهم، وذكروا لـ«الوطن» أنهم منذ العام الماضي قدموا بياناتهم الشخصية لمجالس المدن والبلدات والبلديات، بناءً على طلبها وبتوجيهات من المحافظة، لتخصيصهم ببطاقات إلكترونية فردية، ليتسنى لهم شراء حاجتهم من الخبز والمحروقات والمواد المقننة بالسعر المدعوم.

وأوضحوا أنهم منذ ذلك الحين لم يعودوا يسمعون شيئاً عن البطاقات الفردية، ولدى مراجعتهم الوحدات الإدارية للاستفسار عن حالهم، كانوا يجابوهن بأنه تم رفع القوائم الاسمية للمحافظة، ولفت العديد منهم إلى أنهم يشترون الخبز مما يزيد عند بعض المعتمدين، ومنهم من يشتريه من البسطات، أو من المخابز الخاصة، ولكن بأسعار السوق السوداء.

وبيّن عدد من طلاب الجامعة أنهم يشترون خبزهم من الجيران المستأجرين عندهم، أو من بعض المحال، بينما الطلاب المقيمون بالمدينة الجامعية بحماة لهم مخصصات نظامية عبر معتمد مرخص أصولاً.

وأكد عازبون أنهم كانوا يحصلون على الخبز من المخابز الخاصة بعد تنسيق مجالس المدن والتموين مع أصحابها لتخصيصهم من نسبة الـ٢ بالمئة، وكذلك من الغاز المنزلي أيضاً من مخصصات الموزعين، وذلك بموجب سندات إقامة أو كتب خاصة من مخاتير الأحياء. وأوضحوا أن معاناتهم بدأت مع إلغاء مخصصات الأفران من الخبز، والغاز «الماستر» الذي خصص للجهات العامة فقط بسعر ٣٢ ألف ليرة للأسطوانة.

ويطالب أولئك المواطنون والمواطنات، الجهات المعنية بالبطاقات الإلكترونية، بالبت السريع بوضعهم ومنحهم بطاقات فردية خاصة بهم، ليستطيعوا بها تأمين حاجاتهم الأساسية من المواد الضرورية عموماً والخبز خصوصاً.

ومن جانبهم، ضم عدد من رؤساء الوحدات الإدارية أصواتهم لأصوات تلك الفئة التي تعاني كثيراً، والمحرومة من حقوقها بالخبز والمواد المدعومة، وبيّنوا أنهم جدولوا ما وردهم من بيانات ذاتية من المواطنين الأفراد وأصحاب الحالات الخاصة اجتماعياً، ورفعوها بقوائم اسمية للمحافظة التي طلبتها، وانتهى دورهم عند هذا الحد، ولم يأتهم أي تعليمات جديدة لتاريخه.

ومن جانبه، كشف المسؤول عن البطاقة الإلكترونية بمحافظة حماة حسين الخليف لـ«الوطن»، أنه لم يرد للمحافظة أي جديد حول إصدار بطاقات فردية للعازبين حتى تاريخه، وأوضح أن التواصل مستمر مع الجهات المعنية بالعاصمة لحل مشكلة المواطنين والمواطنات.

وبيّن عضو المكتب التنفيذي لقطاع التموين بالمحافظة مسعف علواني أن العازبين عددهم قليل بالمحافظة، وأنهم يحصلون على الغاز المنزلي من نسبة الـ٢ بالمئة المخصصة للمراكز، وأما فيما يتعلق بالخبز فمشكلتهم – يقول علواني– لم تحل بعد، ولفت إلى أن المحافظة تراسل «تكامل» لإصدار بطاقات لهم.

دعاوى اتجار بالمواد المدعومة فصل بعضها بتجريم الفاعلين

قاضي التحقيق المالي في دمشق لـ«الوطن»: وردت عدة دعاوى احتكار ومعظمها لمادة السكر

محمد منار حميجو

كشف قاضي التحقيق المالي الأول في دمشق فؤاد سكر أنه وردت إلى القضاء عدة دعاوى تتعلق بالاحتكار وأن معظمها متعلقة باحتكار لمادة السكر، في حين ورد عدد من الدعاوى المتعلقة بالاتجار بالمواد المدعومة من قبل الدولة تم فصل عدداً منها بتجريم الفاعلين فيها أمام المحاكم المختصة في حين باقي الدعاوى مازالت قائمة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن سكر أن جريمة الاحتكار منصوص عليها في المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١ الخاص بحماية المستهلك كما أنه منصوص عليها بقانون العقوبات الاقتصادية رقم ٣ لعام ٢٠١٣ حيث إن عقوبة الاحتكار في المرسوم ٨ جنحوية الوصف وتتراوح فيها عقوبة الحبس من ٣ إلى ٥ سنوات، في حين تكون العقوبة في قانون العقوبات الاقتصادية جنائية الوصف ويكون حدها الأدنى السجن المؤقت ثلاث سنوات وحدها الأعلى ١٥ سنة.

وأضاف: ضابط التمييز بين القانونين هو مقدار الضرر الذي يصيب الدولة أو النفع الذي يتحصل عليه الفاعل فإذا كان النفع أو الضرر يزيد عن ٥٠٠ ألف ليرة سورية يكون الفاعل عرضة للعقوبة المقررة بقانون العقوبات الاقتصادية أما دون ذلك فيعاقب وفق العقوبة المقررة بقانون حماية المستهلك.

وأشار إلى أنه بكل الأحوال فإن قانون حماية المستهلك ينص على أنه في حال وجود جريمة أخرى مماثلة في قانون آخر وينص هذا القانون على عقوبة أشد فيها فإنه يحاكم الفاعل وفق القانون الذي ينص على العقوبة الأشد.

وبيّن سكر أن المشرع عرّف الاحتكار في قانون حماية المستهلك بأنه قيام شخص أو أكثر بإحداث تأثير في تموين السوق على نحو يضر بمبدأ المنافسة أو يؤدي إلى زيادة الأسعار أو الإخلال في حقوق المستهلك في حين لم يرد تعريف له في قانون العقوبات الاقتصادية.

ولفت إلى أنه غالباً يتم ضبط كميات كبيرة من المواد في الجرائم المتعلقة بالاحتكار وبالتالي فإن الفاعل يحاكم وفق قانون العقوبات الاقتصادية، لافتاً إلى أن الاحتكار يتصور وقوعه من أي شخص وعلى أي سلعة وبالتالي فإن الاحتكار لا يقع فقط على المواد الأساسية والغذائية بل يقع على أي سلعة مهما كان نوعها.

وفيما يتعلق بالاتجار بالمواد المدعومة أكد سكر أن المرسوم رقم ٨ اعتبر الاتجار بالمواد المدعومة جريمة جنائية الوصف، لافتاً إلى أن بعض الأشخاص الذين ثبت تورطهم بالاتجار بالمواد المدعومة تم الحكم عليهم بالسجن المؤقت الذي لا يقل عن ٧ سنوات وفق الأحكام الصادرة عن محكمة الجنايات الاقتصادية والمالية.

وأشار إلى أن القضاء يقف سداً منيعاً في التصدي لكل من تسول نفسه العبث في احتياجات المواطن الأساسية وذلك من خلال تطبيق العقوبات الرادعة بحق الفاعل التي تصل إلى السجن المؤقت حتى ١٥ سنة.

قلة في المازوت والحرائق تعوقان الاستصلاح الأراضي بطرطوس

طرطوس- ربا أحمد

بيّن مدير الاستصلاح الزراعي بطرطوس هيثم داوود لـ«الوطن» أنه في عام ٢٠٢١ تم استصلاح ٣٠ قطعة أرض على امتداد المحافظة وتحريج ٢٧ منطقة وتم شق ٥٠ كم طرق حراجية وتعزيل ٧٢ كم من الطرق القائمة واستصلاح ١٠ هكتارات من الحراج بعد ساعات تقارب ٥ آلاف ولكن بالمقابل لم يتم تنفيذ أي طرق زراعية والتي شملتها الخطة بـ٥ كم.

وعن مخطط الاستصلاح بهدف التشجير لفت داوود إلى أنه في عام ٢٠٢١ كان المخطط يشمل ٢٥٠ هكتاراً ولكن بسبب الحرائق وشق طرق الحراج لم يتم استصلاح سوى ٣٠ هكتاراً وبالسياق نفسه لم تستطع المديرية تنفيذ مخطط استصلاح بهدف زراعة المحاصيل سوى ضمن ١١ هكتاراً من الخطة البالغة ٥٠ هكتاراً أي إن مجموع ما نفذ لم يتجاوز ٤٠ هكتاراً فقط من أصل ٣٠٠ هكتار وذلك بسبب الحرائق حيث تم إيقاف أعمال الاستصلاح وتوجيه الآليات للعمل بشق الطرق الحراجية وخطوط النار وردم مكبات النفايات وبسبب عدم توافر المازوت إلا بكميات قليلة جداً والتي لا تشكل إلا خمس الحاجة من المادة إضافة إلى عدم توافر الزيوت الكافية للآليات.

ولفت داوود إلى أن آليات المديرية عملت أكثر من ٥٠٠ ساعة لردم مكبات القمامة بطلب من محافظة طرطوس وعملت على فتح الطرق المغلقة بسبب الثلوج في العنازة والقدموس وبرمانة المشايخ وإيصال الخبز للمواطنين بأكثر من ١٣٠ ساعة وأزالت الردميات عن الطرقات بسبب الأمطار وشاركت في أثناء الحرائق في تعنيتها وكلها بجهود جبارة من عمال المديرية بالرغم من صعوبة توفر المازوت وأثر ذلك على تنفيذ خطة الاستصلاح.

وعن خطة هذا العام أوضح داوود أن الخطة تتضمن استصلاح ٣٠٠ هكتار وشق طرق حراجية بطول ٦٩ كم.

قلة في المازوت الزراعي وارتفاع أسعار أغلب المواد الغذائية في الرقة

مدير التجارة الداخلية في الرقة: ٥٢ طناً من الطحين لجميع أفران المحافظة

محمود الصالح

ورد «الوطن» شكاوى من المناطق المحررة في محافظة الرقة حول فلتان الأسعار خلال شهر رمضان رغم أنها محافظة زراعية وتربى فيها كل أنواع الثروة الحيوانية، إضافة إلى وجود الأسماك في نهر الفرات وهي ثروة مجانية تماماً، حيث يباع السكر اليوم بقيمة ٤١٠٠ ليرة في معدان والزيت ١٢ ألفاً والرز ٤ آلاف والفروج ١٠ آلاف ولحم الغنم ١٧ ألف والبندورة ٣٥٠٠ ليرة والخيار ٤ آلاف ليرة والبطاطا ٣ آلاف ليرة والكوسا ٣٥٠٠ ليرة والفول ١٥٠٠ ليرة والباذنجان ٣٥٠٠ ليرة.

وأكدت الشكوى أن الأسعار كانت قبل شهر رمضان، السكر ٢٥٠٠ ليرة والزيت ٩ آلاف ليرة والفروج ٨ آلاف ليرة ولحم الغنم ١٥ ألف ليرة والخيار ٢٠٠٠ ليرة.

عدد من المواطنين في معدان والسبخة والدبسي أكدوا وجود شح في المواد وخاصة الزيت والسكر والرز، نتيجة قلتها من المصدر، إضافة إلى منع دخول أي مواد غذائية من المناطق الواقعة خارج السيطرة، بسبب قيام الميليشيا الانفصالية بعدم السماح لأي مواطن بتنقل بين منطقة ساخنة ومنطقة آمنة بنقل أي مادة غذائية، علماً أن هذه المناطق منذ آلاف السنين تعتمد على التكامل في المنتجات بينها، وعلى تحقيق الأنشابية للمنتجات الزراعية والحيوانية بين مكان وآخر، حيث يكون إنتاج البادية مركزاً على اللحوم والسمن والجبنة والصوف، والمناطق الحضرية تنتج المواد الزراعية والنصف مصنعة، وهذه الإجراءات حرمت سكان المنطقة الواحدة من تبادل منتجاته فيما بينهم، وكذلك عرقلت انتقال قطاع الثروة الحيوانية بين منطقة وأخرى، حيث توجد المراعي التي تحتاجها قطعان الثروة الحيوانية.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في الرقة عبد الله سليمان أكد وجود نقص في مادة المازوت في ريف الرقة المحرر رغم أن هناك طلباً كبيراً خلال الفترة الحالية نتيجة زيادة الطلب للمحركات الزراعية التي تقوم بضخ مياه الري من نهر الفرات أو الآبار لري المحاصيل التي أصبحت بحاجة كبيرة للمياه نظراً للارتفاع المفاجئ لدرجات الحرارة، وتداخل أكثر من محصول خلال الفترة الحالية، حيث تتطلب محاصيل القمح والشوندر والقطن توافر مياه الري، وكذلك بدأت عمليات زراعة المحاصيل الصيفية.

وبين سليمان أن المازوت الزراعي يتم توزيعه من خلال مديرية الزراعة والجمعيات الفلاحية بحيث يتم إعطاء ٤ لترات للدونم الواحد المرخص لدى مديرية الزراعة، وهناك مازوت مخصص للمخابز ووسائل النقل يتم من خلال جداول معتمدة من لجان في كل منطقة، حيث يوجد ٩ محطات في الريف المحرر منها ٦ محطات في الريف الشرقي ومحطتان في الغربي ومحطة حكومية تابعة لشركة محروقات في قرية صفيان في البادية.

وعن توافر مادة الخبز بين مدير التموين أن مخصصات الأفران في الريف المحرر ٥٢٤٠٠ كغ يومياً ويتم توزيع الخبز عن طريق معتمدين، ويتم إيصال الخبز إلى منازل المواطنين بموجب البطاقة العائلية لأنه لم يتم تفعيل توزيع الخبز بموجب البطاقة الذكية في الرقة، ويبلغ عدد الأفران في الريف المحرر ١٤ مخبزاً في الريف الشرقي والغربي للمحافظة.

وأكد سليمان أنه مع بداية شهر رمضان تقوم مديرية التجارة الداخلية بتشديد الرقابة على الأسواق، وهناك ارتفاع في قيمة أغلب البضائع من مصدرها، وخاصة السكر والسمون والزيوت، لكن جميع المواد الاستهلاكية متوافرة في الأسواق، وهناك ارتفاع في تكاليف نقل المواد من المحافظات الأخرى، وتم منذ بداية العام تنظيم ٣٩ ضبطاً منها ضبطان بحق المخابز وضبطان بحق المحطات و٣ ضبوط بحق وسائل النقل و٣٢ ضبطاً بحق الفعاليات التجارية.

كلام رسمي جداً

غزارة الفيجة حالياً ٧ أمتار مكعبة في الثانية

إشارة إلى ما ورد في صحيفتكم بتاريخ ٦/٣/٢٠٢٢م تحت عنوان:

«ضخ المياه إلى أحياء دمشق ارتفع للضعف وشكاوى التلوث بحدودها الدنيا».

نبين لكم الآتي:

مع فيضان نبع الفيجة حالياً ووصول غزارته إلى ٧ أمتار مكعبة في الثانية يشهد واقع ضخ المياه لدمشق وريفها تحسناً كبيراً، حيث تقوم المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في محافظة دمشق بتغذية أحياء دمشق وريفها المجاور القريب (معضمية الشام- جديدة عرطوز- صحنايا- الكسوة- جرمانا- عربين- زملكا- حرستا..إلخ) من نبع الفيجة إضافة للآبار الموجودة داخل مناطق الريف، كما نؤكد على أن المؤسسة ووحدات المياه الاقتصادية التابعة لها هي من تقوم بتنظيم وتوزيع المياه على كافة الأحياء والمناطق التابعة لها.

يرجى الاطلاع والنشر شاكرين لكم تعاونكم

المدير العام

المهندس سامر الهاشمي